المحاضرة2**:\* سوق العمل مفهوم لمقاربات نظرية متعددة \***

تشكل نسق المفاهيم المترابطة فيما بينها ترابطا منطقيا, إطارا نظريا قادرا على تحليل الواقع الاجتماعي. وعليه فإن سوق العمل يشكل مفهوما لمقاربات نظرية مختلفة منها: ما يندرج ضمن البرادغم الشمولي-الكلياني- القائم على الحتمية الاجتماعية, ومنها ما يندرج ضمن برادغم الفردانية القائم على الحرية النسبية للفاعل. فيمايلي تفصيل مختصر لبعض الطروحات النظرية.

1- **سوق العمل والتحليل النسقي:**

يهدف النموذج البنائي الوظيفي إلى إقامة منظور أكثر شمولية لفهم وتفسير السلوك الإنساني؛ أي أن هذا الأخير لا يفهم إلا بصفته جزءا أو عنصرا من نسق أوسع منه. بعبارة أخرى يتم إخضاع معنى الفعل لبنيته الموضوعية التي تتحكم فيه؛ أي للطريقة العامة التي يعمل بها النسق. معنى ذلك أن الأفعال الإنسانية هي مبناة بواسطة نماذج ثقافية مخزنة يعاد إنتاجها من طرف الأفراد في شكل ممارسات, أو تصرفات غالبا ما تأخذ شكل أنساق اجتماعية . فنظرية الفعل لتالكوت بارسنز تتمحور حول تحليل بنية أنساق الفعل الاجتماعي.

يعرف فرديناند دي سوسير النسق بقوله**:" النسق عبارة عن كل منظم متكون من عناصر متضامنة لا يمكن تعريفها, إلا بالنسبة لبعضها البعض حسب المكانة التي تشغلها في المجموعة.** ويضيف**-** إدغار موران**-** في تعريفه للنسق بأنه**: وحدة إجمالية منظمة من التفاعلات بين العناصر أو الأفعال أو الأفراد."1**

يمكننا على أساس هذين التعريفين, **إ**عتبار سوق العمل بمثابة مجموعة من العناصر أو الوحدات المرتبطة فيما بينها بعلاقات ضرورية لا يمكن فهم عنصر منها, إلا بربطه بالكل أو بالمجموعة. كما أن أي تغيير في هذه العناصر ينجم عنه بالضرورة تغيرا في النسق برمته .

يتجلى الطابع الشمولي أو الكلياني لسوق العمل كنسق اجتماعي عندما ننطلق من مبدأ أن فهم عنصر من مكوناته ليس له معنى إلا في إطار الكل, فمثلا: لا يمكن فهم سلوك طالبي الشغل لأول مرة في سوق العمل أو العائدين إليه, إلا بربطه بعناصر أخرى في النسق كوسطاء السوق أو مؤسسات القطاعين العمومي أو/و الخاص, سواء في طور الانكماش أو في طور التوسع. كما أن سلوك بيع قوة العمل في السوق يعتبرا هو في حد ذاته نسقا للفعل ؛ أما عن العناصر التي يتكون منها سوق العمل فهي عديدة, منها : المؤسسات الوسيطية في السوق كأجهزة امتصاص العاطلين عن العمل؛ النقابة ؛مؤسسات التشغيل المختلفة ؛ القطاع غير الرسمي ؛ طالبوا الشغل؛ مؤسسات تكوين, وإعادة تأهيل قوة العمل ...الخ.

ترتبط العناصر مع بعضها البعض بعلاقات ضرورية. لنضرب مثالا عن ذلك: يرتبط عنصر- وسطاء السوق- بعلاقات مع مؤسسات القطاع العمومي والخاص في حالتي الانكماش والتوسع, ويرتبط بعلاقة ضرورية مع طالبي الشغل الباحثين عن بيع قوة عملهم في السوق. إذا انطلقنا من كون أن- وسطاء السوق- يعتبر نسقا فرعيا, فإن عناصره عديدة, منها:-المعلوماتية,أجهزة تقريب العرض من الطلب,تأمينات البطالة...الخ . ترتبط هذه العناصر مع أنساق فرعية أخرى, ومع بعضها البعض بعلاقات ضرورية تقوم بتنظيمها.-**أنظر المخطط العام لسوق العمل كنسق اجتماعي**-.

نلاحظ كذلك تفاعلا بين هذه العناصر, أي أن العلاقات تعمل على تشغيل العناصر مع بعضها البعض في إطار منسجم , ولنأخذ مثالا على ذلك: يتجه طالبوا الشغل إلى وسطاء السوق كطريقة في عملية البحث عن منصب عمل, وتقوم الأجهزة الوسيطية في السوق بتقريب العرض مع الطلب, وهي بهذا تتفاعل مع المؤسسات العارضة للشغل, والتي تطلب اليد العاملة . يمكن لطالب الشغل أن يدخل إلى مؤسسة العمل, يستقر فيها نسبيا, وقد يخرج منها تحت أسباب مختلفة, كما يمكنه العودة إلى وسطاء السوق للبحث مرة أخرى عن شغل. بإمكان طالب الشغل أن يتجه مباشرة إلى مؤسسة العمل بدون المرور على وسطاء السوق. وهكذا تتحرك العناصر في إطار ديناميكي منظم ومنسجم, بحيث أن كل عنصر من السوق يقوم بوظيفة محددة يمليه عليها النسق في حد ذاته. فوظيفة القطاع العمومي و الخاص هو شراء قوة العمل بناءا على معايير خاصة, تراعي فيها تطابق مستويات تأهيل قوة العمل مع متطلبات مناصب العمل المعروضة, وقد يقوم بوظائف أخرى مكملة كتأمين مسار مهني لليد العاملة. ويكمن للقطاع غير الرسمي في سوق العمل أن يقوم بوظيفته في امتصاص العاطلين , المسرحين أو المطرودين من مؤسسات العمل .

يمكن لنا في نهاية المطاف القول, بأن: هذه العملية تفضي إلى تساند الوظائف مع بعضها البعض مما يؤدي إلى بلوغ النسق- سوق العمل- هدفه العام.

يعرف النسق بمدخلات ,ومخرجات, وبتغذية, وتغذية عكسية . فكل ما يدخل إلى سوق العمل, بالإضافة إلى الأفراد الباحثين عن شغل, مثل: أموال,قيم , معايير , أفكار , تنشئة اجتماعية ..الخ, تعتبر مدخلات. وكل ما يخرج من سوق عمل كتسريح العاملين, إحالة البعض على التقاعد, خروج البعض من دائرة السكان النشطين, الأفكار, الخبرات , ثقافة المؤسسة ..الخ, تعتبر مخرجات. كما يتغذى النسق من أنساق اجتماعية أخرى في إطار عملية التبادل مع المحيط, وفي آن واحد يحقق التغذية الرجعية؛ أي يمكن للمخرجات معاودة الرجوع إلى النسق مرة أخرى, ولكن كمدخلات.

في نفس الإطار فإن- تالكوت بارسنز- يحدد أربعة وظائف أولية المشكلة للنموذج النظري المحلل لأي نسق فعل, منها:**" وظيفة الإبقاء على نماذج المراقبة والتي تؤمن استقرار النماذج الثقافية... , ووظيفة الاندماج الداخلي لنسق الفعل التي تنسق بين وحداته... , ووظيفة تحقيق الغايات الجماعية التي تعرق أهداف نسق الفعل... , وظيفة تكيف نسق الفعل مع الظروف الشاملة للمحيط...2".**

تتلخص الوظيفة الأولى في المحافظة على النمط الثقافي, وإدارة التوترات حيث يتم نقل النماذج الثقافية من مؤسسات مختلفة إلى النسق- سوق العمل- كتحفيز لعناصره-؛ ما يكسبها جهازا مناعيا ضد التوترات المحتملة. أما الوظيفة الثانية تضمن استقرار النسق عن طريق تحقيق التكامل, والانسجام بين عناصره. فيما تقوم الوظيفة الثالثة بالمهمة التسييرية للنسق بتسطير الوسائل الضرورية حتى تحقق عناصر النسق غاياتها, ومن ثم يتحقق الهدف العام للنسق. على أن تتكفل الوظيفة الرابعة بتحقيق التكيف مع المحيط بحيث لا تتعارض مع تغيرات البيئة.

**2-قوة العمل في السوق وفائض القيمة:**

يشكل الطرح الماركسي نسقا مفهوماتيا, يتم من خلاله فهم ما يجري في سوق العمل من تحولات خاصة في النظام الرأسمالي, محور اهتمام الفكر الماركسي عموما. فالتطرق لمفاهيم, مثل :السلعة , قوة العمل , الإنتاج السلعي , التبادل , القيمة الاستعمالية , القيمة التبادلية , الأجر , فائض القيمة والاستغلال..الخ, كلها تعتبر كأدوات تحليلية استعملها- كارل ماركس- في كتابه رأس المال, من أجل تفكيك نظام الإنتاج الرأسمالي, والوقوف على اختلالا ته البنيوية. فالسلعة كمقولة اقتصادية ارتبطت تاريخيا بنظام الإنتاج الرأسمالي, أي بمرحلة تاريخية من تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج , وقبل هذه الفترة لم تكن للأشياء القابلة للتبادل في السوق صفة سلعة, لأن الإنتاج كان موجه لغرض الاستهلاك بالدرجة الأولى, وكان التبادل هامشيا لم يسمح بتراكم الثروة .

لقد ارتبط الإنتاج السلعي بظاهرة تقسيم العمل, وزيادة التخصصات التي تؤدي إلى تلبية الحاجات المختلفة لأطراف العملية الإنتاجية, عندئذ "**ينصرف القصد من السلعة إلى ذلك الشيء الناتج عن العمل الإنساني ويتسم بوجود طابع مزدوج فيه, وهو:القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية."3 ,** بحيثتشير القيمة الإستعمالية إلى صلاحية الشيء, ومنفعته لغيره ,قابلة للتطور, ويعبر عنها بكمية المجهود العضلي , العصبي والعقلي, اللازم لإنتاجها اجتماعيا ؛ أما القيمة التبادلية, فتشير إلى العلاقة التي يتم بفضلها مبادلة سلعة بسلعة أخرى في السوق. أي أن للسلعة سعرا معينا أو كمية من النقود توافق خاصية قيمتها الإستعمالية بعدما أثبتت المقايضة سابقا محدوديتها في عملية التبادل .

إن النتيجة الحاسمة لهذا التحليل تكمن, فيما يلي: "**أنه في ظل الإنتاج السلعي يوجد** ا**نفصال بين الأفراد الذين يقومون بخلق القيمة الاستعمالية, وبين الأفراد الذين يتمتعون بهذه القيمة. وتصبح السلعة هنا ممثلة لعلاقة اجتماعية تنشأ بين منتج السلعة, والمجتمع بوجه عام. وهذا التناقض الكامن في السلعة بين قيمتها الاستعمالية, وقيمتها التبادلية, يتخذ أشكالا مختلفة في النظام الرأسمالي, فرجال الأعمال يعنيهم أساسا القيم التبادلية للمنتجات التي ينتجونها والتي تحقق لهم أقصى ربح ممكن."4.**

لقد تفطن –ماركس- إلى أن العامل الذي انتزعت منه وسائل الإنتاج في الرأسمالية؛ أصبح لا يملك إلا قوة عمله في السوق. بمعنى آخر, يتحول العامل إلى سلعة لها قيمتها الإستعمالية, بحيث ينفع نفسه وأسرته وغيره. هذه القيمة تختلف من عامل إلى آخر بحسب المهارات ؛ وبحسب الطاقة التي يبذلها أثناء العملية الإنتاجية؛ ووفقا لما هو سائد في المجتمع من معايير وقيم . وفي آن واحد, لها قيمتها التبادلية في السوق من خلال الأجر المقابل لنشاطها الانتاجي , والذي يخضع بدوره إلى معايير خاصة في ضبطه. إلا أن حجر الزاوية في كل هذا, يكمن في أن هناك فرقا بين قيمة قوة العمل, والقيمة التي يولدها العمل أثناء العملية الإنتاجية, وسماه ماركس "**بفائض القيمة**"."**هذا الأخير الذي يدخل في قيمة السلعة إلى جانب رأس المال الثابت –وسائل الإنتاج-,ورأس المال المتحول –الأجور- هو: عمل لا يتقاضى العامل في مقابله شيئا .هنا يكمن سر و أساس الاستغلال في المجتمع الرأسمالي, وهنا تكمن الطبيعة الثورية للعلم الجديد."5.**

تتضح بهذه الكيفية ظاهرة الاستغلال, بحيث أن الرأسمالي يأخذ أرباحه من فائض قيمة العمل. فكمية الإنتاج التي يقوم بها العامل, ولا يتحصل بمقابلها على أجر تشكل مصدر ربح لرب العمل الذي يعطي للعامل أجرا أقل من قيمته الإستعمالية ؛ إما بإطالة يوم العمل أو المطالبة بزيادة ريتم العمل أثناء العملية الإنتاجية,؛ ما يجعل العامل يحس بالاغتراب عن الشروط الجديدة في أسلوب الإنتاج, الأمر الذي يحيله على البطالة أو التسريح في أي وقت, إذا ما بادر بأي شكل من أشكال المقاومة. بحيث" **إذا كان التراكم في رأس المال ينتج بالضرورة فائضا عماليا , فإن هذا الأخير يصبح بدوره المحرك الأكثر قوة في عملية التراكم الذي يعتبر بدوره شرطا لتواجد المجتمع الرأسمالي في حالة التطور.هذا الأخير يشكل بدوره جيشا احتياطيا صناعيا, وهو يوفر لاحتياجاته المادة الإنسانية القابلة دوما للاستغلال, حيث يسمح للرأسمالي بتجنب مخاطر ارتفاع الأجور, والتخفيض غير المباشر لفائض الإنتاج؛ ما يسمح له بزيادة حصته من فائض العمل بدفع أجر للعامل ما تحت القيمة الحقيقية لقوة عمله."6.** فهذه الصورة, هي التي تؤدي إلى انحطاط كبير في ظروف العمال داخل, وخارج فضاء الإنتاج . وأن التغيير-الثورة-, لا يكون إلا بزيادة درجة الوعي الطبقي للعمال, هنا يلعب المثقف الثوري دوره الحاسم في تعرية الأجهزة والخطاب الذي يطمس الاستغلال في مجرى التاريخ.

3-**سوق العمل والبنيوية التوليدية ":**

تشكل كل من مفاهيم: الحقل الاجتماعي, الرأسمال, الهابيتوس، الهيمنة, ومفهوم إعادة الإنتاج في النسق المفهوماتي ل-**بيار بورديو**- , أدوات تحليلية تمكننا من فهم ما يجري في سوق العمل من ممارسات ،خاصة في الفترة الراهنة.

ان فعل الممارسة في سوق العمل مرهون بعاملين اثنين هما : بنية الاستعدادات المكتسبة البانية والمبنية من جهة أي الهابيتوس والتي تعد ثمار التنشئة الاجتماعية والتعلم والانتماء الطبقي للفرد، أما العامل الثاني فيتلخص في الاكراهات الموضوعية لسوق العمل كحقل اجتماعي له قوانينه ومعاييره وقيمه التي تحدد طريقة اشتغاله .

. يعتبر الحقل الاجتماعي بمثابة عالم له قوانين اشتغاله بصفة مستقلة عن حقول أخرى , أين تدور الوقائع من أجل السيطرة, والتحكم أو بالأحرى من أجل الصراع بين مختلف الأعوان الاجتماعيين. كما أن رهان النجاح يكون مقترنا بالاعتراف وإعادة الاعتراف." **كل حقل مهيكل بطريقة خاصة ,يتعلق الأمر بسلطة ورأسمال اجتماعي , اقتصادي وثقافي التي يمكن لها أن تتحول إلى رأسمال رمزي يخفي علاقات القوة, والهيمنة من أجل المحافظة على الوضع القائم أو من أجل تغييره باستراتيجيات مختلفة."7.** حيث يسلك فيه الأعوان الاجتماعيون سلوك لاعبين, كل حسب موقعه. وتظهر لعبة السلطة وحب التميز كممارسة انطلاقا من التوزيع غير العادل لمختلف رؤوس الأموال السالفة الذكر في الحقل ذاته, الذي يعتبر بمثابة عالم صغير في الفضاء الاجتماعي. معنى ذلك أنه يمكننا اعتبار سوق العمل- سوق الصيد البحري في مدينة الغزوات بتلمسان- كحقل اجتماعي يمتلك قواعد خاصة في ممارسة نشاط الصيد، يتداخل مع حقول أخرى أين يتنافس فيه الأعوان الاجتماعيون-الصيادون-, كل حسب موقعه في السوق, وبحسب الرأسمال الذي يمتلكونه, ويخضعون لإكراهاته الموضوعية.

يتحدد كذلك موقع العون الاجتماعي في الحقل حسب مراكمته للرأسمال وعليه تتباين علاقات السلطة والهيمنة، فعلى سبيل المثال:",**ترجع مكانة قادة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي لها علاقة بالدولة, والمنحدرين غالبا من عائلات موظفين سامين أو من مهن حرة إلى رأسمالهم الاجتماعي المرتفع, و**إ**لى رأسمالهم المدرسي المكون في المدارس العليا,إذن فرأسمالهم بالدرجة الأولى هو: ثقافي. فهم يتعارضون مع أرباب العمل الخواص-ورثة برجوازية الأعمال الكبيرة أو المنحدرين من البرجوازية الصغيرة-,الذين تم مسارهم المهني في القطاع الخاص, ودراستهم كانت قصيرة نسبيا, فرأسمالهم يغلب عليه الطابع الاقتصادي."8.**.

يحيلنا مفهوم إعادة الإنتاج إلى فهم العلاقة الجوهرية المتخفية بين نسق التعليم في المجتمع الرأسمالي, ونسق سوق العمل." **فكل عون اجتماعي يمتلك حجم معين من الرأسمال الثقافي , المادي والاجتماعي . وفي وضعية مقبولة من الرضا الاجتماعي, والشخصي, نراه بوعي أو بدون وعي يحبذ نقل ميراثه إلى أتباعه من الورثة, الأمر الذي يجعله ينمي إستراتيجية إعادة الإنتاج من أجل المحافظة على هذه الوضعية المتسمة بالهيمنة".9.**معنى ذلك, أن تباين الوظائف والمهن في سوق العمل يخضع بالضرورة للتباين في سوق العمل نفسه, بحيث يتصف بالبعد الانقسامي:-سوق عمل أولي مقابل سوق عمل ثانوي-, وهي الصورة التي تعكس التباين الطبقي الذي نجده بين أبناء الطبقة البرجوازية, وأبناء الطبقة الكادحة, والذي يقويه نسق التمدرس بمختلف أطواره.

لقد أصبحت المدرسة تساهم في صنع التفاوت والتراتبية الاجتماعية التي تفضي إلى تراتبية في الوسط المهني لاحقا."**إننا لن نفهم كيف استطاع أفراد احتلال مراكز مهنية جمة بألقاب مختلفة, وأجور متفاوتة-على افتراض أكثر الفرضيات تأييدا لصدقية الشهادة-, لا يتباينون إلا بالدرجة التي أعطتهم إياها المدرسة."10.** على هذا الأساس, تعمل الأسر البرجوازية على الاستثمار بقوة في التعليم حتى تضمن لأبنائها الشرعنة الثقافية ؛ لأن يكونوا ورثة جديرين بالمحافظة على وضعهم الطبقي المهيمن."**كل نفوذ يتمكن في وقت من الأوقات من أن يفرض معاني معينة بصفتها معاني مشروعة, وأن يفرضها عن طريق إخفاء علاقات النفوذ التي هي أساس قوته؛يكون بذلك قد جمع قوته الرمزية الخاصة إلى علاقات النفوذ المشار إليها."11.**بعبارة أخرى تبدو العلاقة بين نسق التعليم, ونسق سوق العمل مبنية على إيديولوجية الهبة, ورد الهبة بين المدرسة والمجتمع. من خلال إعادة الإنتاج في سوق العمل عن طريق الشهادة أو الدبلوم -على افتراض صدقيتها-, التي تعبر عن رأسمال رمزي معترف به في المجتمع , وبالتالي تعبر عن انتماء طبقي كذلك. و تتجلى قيمتها الاقتصادية, عندما تتحول إلى مورد اقتصادي يتمثل في المقام الأول, شغل مهن متباينة في سوق العمل-إطارات قيادية مقابل مهن تنفيذية مثلا-, يعكس التفاوت الطبقي القائم في المجتمع الرأسمالي بين البرجوازيين والكادحين.

4-**النقود والتبادل في السوق:**

من خلال قراءتنا للأدبيات السوسيولوجية الكلاسيكية, استوقفتنا أفكار عالم الاجتماع الألماني -جورج سيمل -, خاصة فيما يتعلق بفلسفته حول النقود. سنحاول إسقاطها على ظاهرة سوق العمل بنوع من التصرف.

إن العلاقات التبادلية بين الأفراد في سوق العمل هي الأساس في تشكيل مجتمع السوق. هؤلاء الأفراد نجدهم مدفوعين بكل مركب من الإحساسات, المصالح , الرغبات والنزوات, وجدان..الخ, يسميها جورج سيمل -محتويات المجتمع-.

تنطلق التفاعلات من محتويات المجتمع كمسببات ثم تبدأ في خلق ظواهر ميكرو- اجتماعية مثل: الصداقة...الخ, التي تنشأ عن الروابط السوقية نفسها وأخرى ما كرو- اجتماعية مثل:الهيمنة, التضامن الاجتماعي, الصراع الطبقي..الخ, يطلق عليها بأشكال المجتمع أو أشكال التنشئة الاجتماعية. تبدأ هذه الأخيرة في تأثيرها الانعكاسي على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في سوق العمل, كما تعمل هذه الأشكال كحاجز أمام محتويات المجتمع مرة أخرى محاولة تجاوزها خاصة بعد مأسستها.

هناك علاقة جوهرية بين المحتوى والشكل, فالرغبة في تحقيق تبادل يقنع الطرفين-المحتوى-في سوق العمل؛أدى إلى خلق النقود التي تمثل حسب سيمل -شكلا اجتماعيا-.

يشكل التبادل في السوق رابطا اجتماعيا أساسيا لا يتم على إثره تحقيق مكاسب مادية فحسب؛بل يمثل شرطا ضروريا للتواجد الاجتماعي, وبفضله يتمكن الفرد من معرفة قيمة الأشياء التي تمكنه من التموقع في خضم علاقاته بالآخرين. ولا يمكن الوصول إلى المعرفة الحقيقية لقيمة الأشياء؛ إلا بتوفر معيار نموذجي لقياسه, وهو ما نطلق عليه بالنقود. بعدما أثبتت المقايضة محدوديتها ونجمت عنها عيوب عديدة . ",**يمثل التبادل ثمار لبناء اجتماعي متطور, ففي المجتمعات المتطورة لا يفهم التبادل؛ إلا من خلال حصره في التفاعلات الآنية بين الأفراد, وبالتأويلات النفعية المقدمة من الأفراد أنفسهم. فنشاط التبادل هو بعينه يستدعي تدخل البنية الاجتماعية, وبدونها لا يمكن أن ينتج, ولن يكون تبادل ممكن في سياق الزمن بدون وجود الثقة.,فالسوق الحداثي كفضاء للإنتاج وإعادة إنتاج التبادلات المالية, لا يمكن له أن يوجد بصفة ديناميكية دون تدخل الثقة, الوجاهة والسهولة المنتجة في العلاقات البينية الاجتماعية, المكثفة والمثبتة.**"12.

لقد مكنت النقود من قياس قيمة أي شيء يخضع للتبادل, بما في ذلك قوة العمل, وسمحت بأن تتحول إلى معيار أساسي في سلم التفضيلات, والاختيارات بين أطراف العملية التبادلية. زيادة على ذلك, مكنت العلاقات السوقية من توفير إمكانيات جديدة, واختيارات بالنسبة للأفراد؛ أدت إلى تحريرهم من كل أشكال التبعية السابقة-قبل الرأسمالية-, فحررت العمل من الوصاية الشخصية وسمحت بالتنافس."**إن التحول النقدي للاقتصاد سمح بتحرير العمل من الوصاية المشخصنة-مثلما كانت العبودية-وبالمرور إلى ضغط غير شخصي, مثل: –وضع الأجيرين-.للنقود إذا أثارا تحريرية....حتى ولو كان المأجور الذي تحرر من الوصاية المشخصنة قد خضع بعدئذ إلى تقلبات سوق العمل."13.** فمثلا: يمكن لطالب الشغل وعارضه أن يتناقشان على بنود عقد العمل في السوق, وتسمح هذه العملية باتخاذ القرار لكل طرف بناءا على مبدأ, هو: - العقد شريعة المتعاقدين-. سيصبح التبادل بين الأجير والمستخدم محكوم بقاعدة الهبة ورد الهبة.

بعبارة أخرى, لقد ساهمت النقود في استقلالية الأفراد أثناء عملية التبادل في سوق العمل, ومكنتهم من خلق الإبداع , وساهمت في خلق مهن جديدة في السوق كالعاملين في البنوك والمصارف. إضافة إلى هذا, تقوي النقود الشعور بالانتماء خاصة؛ إذا توفر لها القبول الاجتماعي. وعلى هذا الأساس, تتباين قيمة النقود في المجتمعات, بحيث أن ارتفاع القيمة النقدية للعملة يساهم في المحافظة على النسيج الاجتماعي والعكس صحيح. لكن بالمقابل أدت النقود إلى تغيرا ت سلوكية لدى المتعاملين بها في التبادل السوقي: كالجشع , التبذير, البخل, الرشوة , الابتزاز , التفاخر, المساومة..الخ. بل أدى الاستخدام المتزايد لها إلى تغير في شكل الرابط الاجتماعي الذي طغى عليه الفردانية والأنانية .

تمثل النقود أحد الأشكال المجتمعية التي أخذت استقلاليتها بالنسبة للأفراد, وطورت قوانينها وميدانها الخاص بها :الاقتصاد-. وبعد مدة من الزمن أصبحت العملة محور اهتمام المجتمع بما في ذلك السلطات السياسية, وشأن يخص البنوك, والتجار, والصناعيين الذين يستخدمونها في عمليات عديدة. لقد أصبحت غاية في حد ذاتها, حيث مارست العملة تأثيرا كبيرا على إحساسات, ودوافع وعواطف ومصالح وأهداف المتعاملين في سوق العمل. تغيرت بذلك طريقة تفكيرهم وتصورهم للعالم المحيط بهم,ولقد مكنت من محو العواطف والوجدان أمام قوة الحساب العقلاني, والبحث عن الفائدة, والمصالح. بل دفعت الأفراد في السوق للبحث عن الموضوعية والقياس المادي, خاصة عندما تصبح قيمة الأشياء المادية تفوق قيمة الإنسان نفسه.

أدى الاستخدام المكثف للوسائل النقدية في سوق العمل إلى إضعاف سلم القيم الأخرى في المجتمع عامة, وفي السوق بصفة خاصة. وبهذا خلق الإنسان النقود كي يشبع حاجياته المختلفة في الألفة الاجتماعية, فأصبحت هي التي تتحكم في مبدعيها, وتحولهم من حالة نفسية, واجتماعية إلى أخرى.

5-**خضوع الأفراد إلى دوافع نفعية في السوق:**

يقدم لنا عالم الاقتصاد –مانكور أولسون-قراءة أرثوذكسية لسلوك الأفراد. مفادها أن تحركهم يتجه إلى تحقيق أكبر قدر من الفوائد بأقل التكاليف؛,بل أن سلوكاتهم تخضع بالضرورة إلى دوافع نفعية. ويدعم هذا الطرح النظري المستوحى من الاقتصاد الكلاسيكي؛ الحس المشترك والطبيعة البشرية, التي تتلخص في كون: أن قاعدة الوعي الإنساني نفعية براغماتية بالدرجة الأولى. يتلخص الجانب المصلحي في ثمار الفوائد المنجرة عن الفعل ,هكذا يتحرك الفاعلون في سوق العمل بنزعة براغماتية تنبي على احتمالية تحقيقهم لأغراضهم النفعية, باستقلالية شبه محدودة عن بعضهم البعض .

من خلال هذا التصور الميكروسوسيولوجي, بنى عالم الاجتماع- **ريمون بودون**- نظريته في الفعل الاجتماعي, وهي- الفردانية المنهجية-. حيث تسمح لنا هذه الأخيرة بفهم وتحليل سلوكات الأفراد كفاعلين اجتماعيين, بناءا على دوافعهم الخاصة, وباستعمالهم لمواردهم, بشكل يتلائم مع وضعياتهم." **يوجد نمطين كبيرين من السياق الاجتماعي الذي تتشكل فيه وتدور فيه الأفعال الفردية ,الأول هو: السياق العلاقاتي, أين يتحرك الأفراد بحرية نسبية , ومستقلة عن بعضهم البعض؛ أي يتحركون بدون أخذ بعين الاعتبار ما سيضفي إليه هذا التحرك من نتائج على الآخر. فأفعالهم غير مرتبطة ؛ أما السياق العلاقاتي الثاني, يتمثل في: كون أن الأفراد يمتلكون هامشا من الحرية النسبية, فأفعالهم تستند إلى القبول الضمني للآخر؛ أي يوجد اتفاق أو إجماع مسبق حول بعض القواعد."14.**

تتطلب الفردانية المنهجية فهما للمعنى الذي يعطيه إياه الفاعلون في تفاعلهم. وأن الظواهر الاجتماعية ما هي إلا محصلة للأفعال الفردية, فعلى سبيل المثال : عندما يقدم فرد في سوق العمل على الانخراط في النقابة كشريك اجتماعي, فإن مصلحته, وحسابه العقلاني قادته إلى إمكانية الحصول على ثمار عديدة من فعله النقابي, مثل :الحصول على منصب عمل ؛الظفر باعتراف اجتماعي أو إعادة الاعتراف من خلال التموقع ؛الحصول على موارد إضافية ثقافية ورمزية ..الخ. فسلوكات الأفراد تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل التكاليف المنجرة عن الفعل ذاته, حتى ولو خلف الفعل نفسه أثارا غير منتظرة, وهامشية في الحساب العقلاني للفاعل. وعلى سبيل المثال: نجد أن الأفراد في عملية بحثهم عن الشغل في سوق العمل, يتخيرون بين الوظائف التي تتيح لهم أكبر قدر ممكن من المنفعة. فيلجأ البعض إلى التريث واختيار الفرصة المناسبة التي أفضتهم إياها عقلانيتهم, آخذين بعين الاعتبار, مقدار التكاليف المترتبة عن أخذ القرار في التحرك, نحو بيع قوة عملهم. انطلاقا من وضعياتهم في السوق وبالنظر إلى الظروف المحيطة بهم, حتى ولو مروا بفترة بطالة مؤقتة-إختيارية-, في انتظار الحصول على منصب عمل يشبع دوافعهم ,ويحقق لهم طموحاتهم أو /و يتناسب مع مؤهلاتهم.

يتحرك الفاعلون في سوق العمل بصفة مستقلة عن بعضهم البعض, وبدون الحصول على موافقة أفراد آخرين. لكن البحث عن المنفعة تقتضي أحيانا أن يتم أخذ اختيارات الفاعلين في الحساب العقلاني.

من أجل تحقيق الأغراض الخاصة, فإن الفاعل يشترك معهم في شكل بنية ؛ أي يحصل تجمع للسلوكات الفردية ذات الدوافع النفعية تسمى بآثار التجميع, حتى ولو خلف هذا التجمع أثارا غير منتظرة للفعل . وهو الحال عليه مثلا في: احتجاجات قوة العمل في السوق التي قد تتحول إلى فعل جماعي عقلاني, عندما يشترك الفاعلون في الهدف بعدما تبين أن المصلحة الفردية صعبة المنال. حتى لو كانت الدوافع مختلفة؛ ما يحفز المنخرطين في الفعل بضرورة المشاركة, بالرغم من إمكانية حدوث ظواهر غير مرغوب فيها, كالنزاعات المختلفة بينهم.

6- **الشبكات الاجتماعية في سوق العمل:**

إن العلاقة التي تربط الأفراد في سوق العمل ليست اقتصادية بالكامل و لا تتلخص في طابعها الفرداني المحض المتمثل في خضوع السلوك للدوافع النفعية. ولكنها في الحقيقة نجدها مدمجة أو متضمنة في نسق اجتماعي ذو أبعاد ثقافية وسياسية وعلائقية محلية منها الشبكات الاجتماعية التي تضفي إلى تحقيق غايات مختلفة, تتمثل في: اكتساب مكانة اجتماعية بواسطة الشغل الذي يساهم في الحراك المهني, ومن ثم الترقية الاجتماعية, اكتساب مزايا عديدة من الناحية الاجتماعية كبناء رأسمال اجتماعي, بناء الهوية, إمكانية الزواج.الحصول على سكن .الخ.

إن دوافع الأفراد في السوق متعددة ولا تتلخص في عامل وحيد يتعلق بالمصلحة الشخصية:" **يتحرك الإنسان بطريقة لا تتعلق بحماية مصالحه الفردية بامتلاكه للأشياء المادية, ولكن بطريقة تضمن له مكانة اجتماعية,حقوق اجتماعية,وتضمن له مزايا اجتماعية متعددة ورمزية كالهيبة والألفة الاجتماعية** "15.

يشير عالم الاجتماع الأمريكي: –**مارك غرانوفيتر**-, إلى إمكانية الربط بين نمط الدمج الاجتماعي والنجاح الاقتصادي. بحيث يظهر النشاط الاقتصادي قبل كل شيء من طبيعة اجتماعية, أي يأخذ مدلوله في البيئة الثقافية,المؤسساتية ,السياسية والعلائقية. معنى ذلك أن الاهتمام هنا, سيتوجه إلى دراسة تأثير العلاقات الشخصية البينية, وهيكلتها في شبكات اجتماعية داخل الحياة الاقتصادية, حيث تلعب هذه الشبكات دورا حاسما في خلق ترتيبات مؤسساتية, وفي تعديل التبادل الاجتماعي. فمن أجل الاحتفاظ بسلوكات اقتصادية نفعية, يفضل بعض الفاعلين اللجوء إلى أناس ذوي سمعة جيدة أو على الأقل أناس يعرفونهم شخصيا؛ ما يؤهلهم لتطوير استراتيجيات علائقية. لغرض فهم هذه الاستراتيجية, يركز- غرانوفيتر- على مصطلح: -قوة الرابط-, الذي يمكن قياسه بواسطة أربعة أبعاد :" **حجم الوقت الذي يقضونه الأفراد مع بعضهم البعض معا ,الشدة العاطفية,درجة الحميمية ,الخدمات المتبادلة التي تميز الرابط."16.**

من خلال أبحاثه حول سوق العمل , أدرج هذا المفكر مفهوم -قوة الروابط الضعيفة-. لقد بين أن سوق العمل في مدينة- بوسطن الأمريكية- , هو مدمج في جهاز الألفة الاجتماعية, فعلى سبيل المثال: بينت الاستجوابات التي طبقت على عينة من الإطارات المبحوثين حول طريقة حصولهم على مناصب عملهم ؛ أي فحص العلاقة بين الفرد والشغل, حيث أفضت الدراسة إلى أن الطريقة في الحصول على الشغل مرت بثلاث إجراءات عملية, هي **:1"- طرق غير شخصية-إعلانات , وكالات تشغيل ..الخ ؛2-اتصالات شخصية ؛3- ترشيحات عفوية بنسب آتية:18.8%,56%,18.8%؛ بالإضافة إلى: 6.7% من حالات غير مؤكدة."17.** معنى ذلك, أن الاستثمار في جهاز العلاقات الشخصية كانت الطريقة المثلى, والمجدية للحصول على مناصب عمل تحقق مكافئات عالية ومستوى جيد من الرضا المهني. أما باقي المبحوثين الذين لم يتبعوا هذه الطريقة, فكان تفسير ذلك بأنهم لم يستثمروا في شبكات علاقاتهم؛ إما لأن جهاز العلاقات ضعيف وغير فعال فيما يخص كسب المعلومة؛ وإما لأن وضعيتهم في جهاز العلاقات الاجتماعية كانت أقل فعالية مقارنة, بوضعيات أشخاص آخرين في الشبكة الاجتماعية.

إن الروابط الضعيفة: –زميل لدفعة سابقا,المعارف المهنية,معارف بعيدة وغير مباشرة-,تبدوا أكثر فعالية من الروابط القوية: –العائلية ,صداقة حميمية-.معنى ذلك, يصبح جهاز الروابط الضعيفة أكثر فعالية من حيث الحصول على المعلومة بخصوص الشغل, مقارنة بشبكة الروابط القوية نسبيا. فالرأسمال الاجتماعي للفاعلين –حجم وطبيعة العلاقات المبنية على الثقة وتبادل المنافع-, يلعب دورا هاما في عملية اقتران الطلب بالعرض في السوق.

لقد بينت الدراسات الميدانية التي قام بها- غرانوفيتر- حول نجاح المقاولين الصينيين في جنوب شرق آسيا, أن الدمج بين الروابط القوية, والروابط الضعيفة في سوق العمل يعتبر مفتاح نجاحهم الاقتصادي. فالروابط القوية هي غنية من حيث كسب الثقة التي تصنعها –آثار الحميمية ,القصاص الرمزي, الانتماء الهوياتي إلى المجموعة,الانخراط في نسق القيم,التضامن القوي الداخلي-. بينما الروابط الضعيفة هي غنية من حيث طريقة اكتساب المعلومة في سوق العمل؛ أي توسع من حظوظ إفتكاك الفرص في السوق. فيما يبدو أن المزاوجة بينهما هو الذي يفسر قوة رأسمالهم الاجتماعي كمعيار لنجاحهم الاقتصادي.

\***التهميش - للاطلاع أكثر أنظر:**

1-عبد الرحمان بوزيدة: دروس في المنهجية المعمقة,مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير ,قسم علم الاجتماع,جامعة الجزائر, دفعة 1999-2000م.

2-جان بيار دوران وروبير فايل:علم الاجتماع المعاصر , ترجمة: ميلود طواهري, دار ابن النديم للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى , الجزائر, 2012,ص199.

3-رمزي زكي:الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-.,المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , الكويت ,1997,ص.207

4-المرجع نفسه ,ص209.

5-غريد جمال:ثلاث دراسات حول المادية التاريخية وعلم الاجتماع, وحدة البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية , جامعة وهران ,الجزائر,د.تا,ص4 .

6-Chantal(B) :le chômage déguisé-recherche sur la validité de concept à partir de l’agriculture Algérienne-thèse de doctorat d’état en sciences économiques. Université de paris01.1975.p18

7-Chauviré(CH)et Fontaine(O) :le vocabulaire de Bourdieu. Ed ellipses. France.2003.pp17-18.

8-بزاز عبد الكريم:علم اجتماع بيار بورديو-دراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم,قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ,جامعة منتوري, قسنطينة ,2006/2007,ص65.

9-Chauviré(CH) et Fontaine(O) op.cit.p60.

10-بيار بورديو وجان كلود باسرون:إعادة الإنتاج –في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم,ترجمة: ماهر تريمش,مركز دراسات الوحدة العربية ,ط1,لبنان,2007,ص123.

11-محسن خضر:بيار بورديو-فيلسوف العنف الرمزي,مجلة العربي,عدد477,أفريل 2007,ص66.

12-Lecoutre(M) :les dynamiques relationnelles des organisations éducatives dans l’accès à l’emploi. Thèse de doctorat en sociologie. Paris5.mars2003.p19.

13-فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه:علم الاجتماع –من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية ,أعلام وتواريخ وتيارات ,ترجمة الياس حسن,دار الفرقد ,ط1,سوريا,2010,ص214.

14-Dubois(M) :premières leçons sur la sociologie de Raymond Boudon.puf..France.1er édition.2000.p26.

15-Lecoutre (M) :op.cit.p19.

16-Cusin(F) :la sociologie économique et la socialisation des relations marchandes .in sociologie du monde du travail. Sous la direction de Norbert Alter. éd puf. France .2006.p163.

17-Steiner(PH) :le marché selon la sociologie économique. Revue européenne des sciences sociales. N132.2005.mis en ligne le 30 octobre 2009. le 24 janvier2021.journal.openidition.org.